

مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري

عبد اللطيف مصيطفى* و محمد بن بوزيان**

*كلية العلوم الاقتصادية - جامعة ورقلة -

**كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - جامعة تلمسان -

مقدمة:

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك و فاعليتها في تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، و بالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها و صحة سياساتها تعتبر من المقننات الأساسية لتطور و نمو الاقتصاد ذاته و استمرار استقراره و إمكانية تحقيق أهدافه.

وقصد الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري بشكل عام و تحديد دوره، و ما هي العوامل المؤثرة عليه سلبا و إيجابا و ذلك حتى نتفادى السلبيات و نتمن الإيجابيات و نحدد مواطن الخلل على المستوى النقدي قسما هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تقييم أداء المصارف في جذب الودائع، أما المبحث الثاني فخصصناه لمعرفة مدى قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني و توظيف المدخرات المحلية و أخيرا حللنا وضع القطاع المصرفي الجزائري في الظروف الاقتصادية الراهنة.

المبحث الأول: تقييم أداء المصارف في جذب الودائع

المطلب الأول: الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي

قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية و تطورها خلال الزمن و دراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية و الناتج المحلي الإجمالي (PIB) سندرس الميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس قدرة و فاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم لقياس قوة المصارف التجارية وكذلك الأسواق المالية، حيث يشير Tybout إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل و للتوفير (الادخارية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، و نستطيع من تحليل هذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف و استراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام و الودائع الادخارية بشكل خاص، أما مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، و عن طريق هذا المؤشر تستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يحتم عليه تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة و الإستراتيجية المطبقة و التي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية(1).

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان - مؤسسة الوراق، ط1، 2000 : 144-149.

نلاحظ أن الودائع في ازدياد مستمر حيث ازدادت بنسبة تفوق 450% بين 1990، 2000 و نلاحظ كذلك ازدياد الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، حيث حتى سنة 1994 كانت الودائع تحت الطلب تشكل النسبة الأكثر ثم بعد 1994 ازدادت أهمية الودائع لأجل في تكوين الودائع و هذا شيء إيجابي. وقد سجلت سنة 2000 أحسن مصرفة للاقتصاد الوطني، حيث نمت ودائع الأسر لدى البنوك وازدادت بنسبة 20% عام 1999 و 25% عام 2000 (2).

و تُظهر نتائج الميل المتوسط للودائع المصرفية أن هناك تذبذب، مما يبين نقص فاعلية البنوك في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية خاصة الادخارية منها، فلا بد من تحسين معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية المعروفة.

أما نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي تظهر متذبذبة وغير منتظمة، فدرجة استجابتها لتغير الناتج المحلي ضعيفة، فلا بد من زيادة فاعلية السياسات المتبعة حتى تستطيع البنوك تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي و تحفيز الطلب على الودائع المصرفية، و لتحقيق ذلك لا بد من:

وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك.

وجود سياسات مرنة تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي.

تحفيز الودائع المصرفية عن طريق معدلات الفائدة .

وجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.

المطلب الثاني: معامل المرونة الداخلية للودائع المصرفية

يبرز مفهوم المرونة الداخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة.

$$\text{و تعكس العلاقة : } \frac{\Delta \text{ الودائع}}{\text{الودائع}} : \frac{\Delta \text{ PIB}}{\text{PIB}}$$

الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، ومنها يحتمل الإيداع المصرفي بأنه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد عن (1) والعكس إذا قل عن (1) فتأثير الودائع بالدخل الحقيقي تأثيرا ضعيفا، وعلى المصارف وهي تهدف إلى جذب المزيد من الودائع أن تجعل ودائعها أكثر مرونة لما ينطوي عليه

(2) C.N.E.S. (Page Consultée le 15/05/2002), Rapport Conjoncture de 2^{ème} semestre 2000, [En Ligne], www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire.

ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل مطالب الاقتصاد وهو ما يعني أيضا مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي للاقتصاد الوطني(2).

جدول رقم: 1 المرونة الداخلية للودائع المصرفية

(1) (2)	(3) المرونة =	(2) $\frac{\Delta PIBn}{PIBn-1}$	(1) التغير في الودائع لسنة n إجمالي الودائع لسنة n-1	السنة
-	-	-	-	1990
0.42		57.30	24.48	1991
1.05		26.50	27.81	1992
2.35		10.90	25.69	1993
0.76		26.70	20.28	1994
0.39		25.00	9.85	1995
0.50		26.80	13.53	1996
1.79		10.70	19.16	1997
29.44		0.70	20.61	1998
1.01		13.90	14.13	1999
0.52		26.90	14.02	2000

المصدر: CNES 2002.

ما يمكن ملاحظته أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة فتارة تكون أقل من (1) مما يعني استجابة ضعيفة، وتارة أكبر من (1) مما يعني أنه يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وما يمكن أن نستنتجه من ذلك ضعف مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام و الودائع الادخارية بشكل خاص، وعدم استقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل الحقيقي من جهة وضعف دور المصارف التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية رغم أن المنطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع المصارف التجارية، كما تعبر عن ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام المصرفي بشكل عام و المصارف التجارية بشكل خاص، و إن نقص الخدمات المصرفية عموما هو ما يعطي استنتاجا عن ضعف و محدودية المصارف في جذب الودائع وتعبئة المدخرات.

المطلب الثالث: نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنته بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد نصيبه من الودائع المصرفية و العكس صحيح، والانخفاض فيه إلى ضعف دور المصارف التجارية في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية لديها، و يشير في حالة

(2) د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 141-144.

انخفاضه رغم الارتفاع في نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاتجاه الاستهلاكي للأفراد، مما يعني أن هناك مجالا واسعا أمام المصارف لتحفيز الأفراد بمختلف طرق التحفيز(1).

جدول رقم: 2 نصيب الفرد من الودائع المصرفية و مقارنته بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي

(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
نصيب الفرد من PIB د. ج	نصيب الفرد من الودائع لأجل ب:د. ج	نصيب الفرد من الودائع تحت الطلب: د. ج	نصيب الفرد من الودائع المصرفية:د. ج	نصيب الفرد من PIB : \$	السنة
29213.8	2914.46	5401.27	8315.74	2394.41	1990
36131.76	3520.66	6580.73	10101.4	1688.40	1991
41767.32	5564.51	7036.92	12601.44	1831.9	1992
44611.75	7078.5	8761.24	15839.74	1851.11	1993
64796.16	9007.27	9192.72	18200	1510.4	1994
76065.84	9964.47	9566.6	19531.08	1457.2	1995
88869.06	11315.42	10350.57	21666	1581.3	1996
95526	13760.4	11495.9	25256.35	1647	1997
96861.75	16070.8	14332.13	30402.93	1605	1998
110394.9	19294.6	14891.45	34186.02	1593	1999
118783	20308.9	18057.8	38366.7	1673	2000

المصدر: - الخانة (1): من 90 إلى 93: www.business-dz.com

من 94 إلى 2000 موقع وزارة المالية www.finance.algeria.org

- الخانات (2)،(3)،(4)،(5): من إعداد الباحث.

عبرنا عن قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حتى نلاحظ نصيب الفرد الحقيقي، ويظهر أن هناك ارتفاع و انخفاض من سنة لأخرى، أما إذا عبرنا عنه بالدينار فنلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار فيظهر كنتيجة لذلك أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع، ونصيبه من الودائع ارتفع كذلك مع وجود عدم انتظام بينهما مما يدل على ضعف دور النظام المصرفي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص في تعبئة وجذب الودائع المصرفية وبالتالي تعبئة مدخرات الأفراد، وهذا ما يشير إلى ميل الأفراد للاستهلاك بسبب انخفاض القوة الشرائية للدينار و بسبب التضخم، فالزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليست حقيقية، وبالتالي فهناك مجالا واسعا أمام البنوك لتعبئة وجذب المزيد من الودائع.

المبحث الثاني: قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 151.

المطلب الأول: أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني
يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري
والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابطية طردية ودائمة وفقا للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان.

الودائع المصرفية

حيث: أهمية الودائع =

يشير الارتفاع في احميه بعصيه ال القروض والائتمان الائتماني و الاستثماري إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، والعلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدرة الإيداعية للمصارف التجارية بشكل لا يتناسب و الاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع، ومما لا شك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموما والائتمان طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل المصارف التجارية مما يتطلب إستراتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال الطليقة في الاقتصاد(1)، و قد برهنت النظرية النقدية على أن جزءا من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي بشكل ودائع جديدة، ويعتبر الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه ففي حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد والإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ، ص: 138-139.

جدول رقم: 3 أهمية الودائع في تغطية القروض و الائتمان

(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	السنة
المرونة الداخلية للائتمان $\frac{\Delta \text{PIB}}{\text{PIB}}$	الميل الحدي التغير في القروض ΔPIB	الميل المتوسط للائتمان المصرفي القروض PIB	ودائع لأجل $\frac{0}{0}$ القروض	ودائع تحت الطلب $\frac{0}{0}$ القروض	الودائع $\frac{0}{0}$ القروض	إجمالي القرض (مليار د.ج)	
-	-	0.77	17.60	32.64	50.25	414	1990
0.29	0.23	0.60	18.61	34.80	53.42	484.8	1991
1.20	0.72	0.61	22.86	28.91	51.78	639.3	1992
1.63	0.99	0.64	23.94	31.26	55.21	753.6	1993
0.10	0.06	0.52	31.98	32.64	64.63	774.4	1994
0.99	0.39	0.49	28.99	27.84	56.84	967.2	1995
0.34	0.17	0.42	30.82	28.21	59.04	1056.95	1996
0.95	0.40	0.42	35.19	28.66	63.84	1165	1997
13.2	5.66	0.45	37.22	33.19	70.42	1273.8	1998
1.32	0.60	0.47	38.30	29.56	67.87	1508.6	1999
-0.32	0.11	0.35	43.76	38.91	82.68	1412	2000

المصدر: الخانة (1): - من 90 إلى 1993: www.business-dz.com

- من 94 إلى 2000: موقع وزارة المالية www.Finance-algeria.org

الخانة (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7) انطلاقا من المعطيات السابقة.

من الخانة رقم (2) نستنتج تدهور القدرة الإيداعية للبنوك في سنوات 90 إلى 1995 حيث النسبة تتراوح في حدود 50% و هي لا تتناسب والاتجاهات الائتمانية والاستثمارية، وهذا يعني لجوء البنوك إلى استعمال السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع، أما انطلاقا من سنة 1996 نلاحظ أن النسبة ترتفع وتصل إلى أكثر من 80% وتبين أهمية تغطية الودائع للنشاط الائتماني والاستثماري، وابتداء من سنة 1995 نسجل ازدياد أهمية الودائع لأجل باعتبارها ودايع ادخارية في تغطية النشاط الائتماني، ولكن لم تتجاوز في كل هذه الفترة نسبة 50% ، مما يبين أنه ما زال هناك مجالا لتنمية هذا النوع من الودائع وجذب المزيد منها بغرض خدمة الاستثمار والتنمية، وانطلاقا من مؤشرات المرونة تبين أن فاعلية البنوك محدودة في تمويل التنمية الاقتصادية، فالارتفاع في القيمة عن الواحد (1) يبين التوسع في الائتمان، وهذا التوسع لم يتناسب مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي، مما قد يوكد ضغوطا تضخمية و يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، و الانخفاض في القيمة عن (1) يبين حالة

الانكماش حيث تكون شديدة إذا ابتعدت كثيرا عن (1) كما في سنة 1994، وكذلك ما يظهره الميل المتوسط والحددي والمرونة أن الأرقام متذبذبة مما يبيّن التناسب غير العادي بين الائتمان المصرفي و النشاط الاقتصادي، و بالتالي فالسياسة الائتمانية للبنوك كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد.

المطلب الثاني: قياس الوعي المصرفي، انتشار البنوك والمنافسة في القطاع البنكي الجزائري

قياس كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات (الوعي المصرفي):

يعرّف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية، ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى التحول إلى الاكتناز(1)، ولقياس كفاءة البنوك والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات يلجأ الاقتصاديون والمحللون الماليون إلى مؤشر نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع، فإذا كانت أقل من الواحد الصحيح فذلك مؤشر سليم على أن البنوك تمثل القناة الصحيحة التي تتم من خلالها معظم المبادلات والمعاملات، كما تدل على قدرة البنوك التجارية في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد، وإذا كانت أكبر من الواحد فذلك مؤشر على انخفاض كفاءة البنوك في جذب المدخرات بين الأفراد والمؤسسات. وإذا بحثنا ظاهرة التسرب النقدي وظاهرة الاكتناز نجدها متجذرة في الاقتصاد الجزائري ، حيث قد سجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي مبلغ 77 مليار د.ج بين ديسمبر 90 و ديسمبر 1993 مما أدى إلى تآكل السيولة المصرفية و انخفاض حجم الأموال المعروضة للإقراض على مستوى السوق النقدي، وسجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي سنة 1994 ب: 222.98 مليار د.ج بنسبة 30.8% من M2 (الكتلة النقدية)، و 241.76 مليار د.ج سنة 1995 بنسبة 31.23%(2) واستمر نشاط الجهاز المصرفي بقوة و فعالية إذ شكل حوالي 25% من PIB.

انتشار البنوك:

تحدث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار، وهناك نماذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى فمثلا نموذج كاميرون Cameron الذي وُضع عام 1967 حيث ينص أن لكل 10000 شخص فرع واحد لبنك، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

(1) د. حمزة حمود الربيعي، مر

(2) C.N.E.S (Page Consultée le 15/05/2002), Rapport de Conjoncture de 2^{me} semestre 1995, [En Ligne], www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire

إذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من (1) فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية البنك، أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة (وقد طوّر هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط)(1).

وقد سجلت الجزائر نسبة 0.22 إذ تعد هذه النسبة ضعيفة، إذ سجل المغرب خلال نفس الفترة أي 1986 نسبة 0.35 ، أما السعودية فقد سجلت 0.45(2).

أما في الفترة الحالية، فقد تم تسجيل 1250 فرع، و عدد السكان 30 مليون نسمة.

$$0.41 = 10000 \times \frac{1250}{30000000}$$

فرغم أن النسبة ارتفعت عن النسبة المسجلة سابقا، إلا أن انتشار البنوك غير كافي، وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الناس، فهناك فرع بنكي لكل 24000 شخص، مما يعني أن هناك نقص في الجهاز المصرفي.

المنافسة في القطاع البنكي:

يتميز السوق الجزائري بالوجود القوي للقطاع العام، وقد سمح بدخول القطاع الخاص ابتداء من سنة 1990، وفي سنة 1999 أصبح النظام المصرفي يتكون من بنك الجزائر، 17 بنكا تجاريا و10 مؤسسات مالية أخرى، ولكن ما زالت البنوك العمومية تسيطر على قطاع البنوك، فنصيبهم الإجمالي يقدر بحوالي 95%، و يبقى النظام المصرفي يشكل نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب: 30% من PIB(3).

المطلب الثالث: أسعار النفط (العوائد النفطية) وحركة الودائع والقروض

تلعب العوائد النفطية دورا هاما في حركة النشاط الاقتصادي الجزائري بما تعكسه من تحسن في وضع الإيرادات الحكومية ومن تم الإنفاق الحكومي والذي يعتبر عاملا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية في جميع

(1) د. جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، ط1، 1999. ص: 124.

(2) دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر - رسالة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ.م)، 1997. ص: 219.

(3) F.M.I, (Page Consultée Le 15/01/2002), Alger et FMI, [En Ligne], www.imf.org/external/index.htm

القطاعات، فعوائد النفط لها دور كبير في النشاط الاقتصادي للدولة، فيتحسن الوضع الاقتصادي بتحسين العوائد منه، ويتراجع بتراجعها.

جدول رقم: 4 العوائد النفطية و حركة الودائع المصرفية

السنة	(1) العوائد النفطية ب: مليون \$	(2) التغيير النسبي في العوائد ب: %	(3) سعر صرف \$1	(4) العوائد النفطية ب: مليون د.ج	(5) التغيير النسبي في العوائد ب: د.ج %	(6) سعر البرميل ب: \$	(7) نسبة الودائع %	(8) نسبة القروض %
1990	10934	-	12.2	133394	-	24.4	-	-
1991	11850	8.3	21.4	253590	90.10	20.4	24.48	17.1
1992	10516	-11.25	22.8	239764	-5.45	20.1	27.81	31.8
1993	9374	-10.85	24.1	225913	-5.77	18.7	25.69	17.8
1994	8144	-13.12	42.9	349377	54.65	16.3	20.28	2.7
1995	9008	10.60	52.2	470217	34.58	17.6	9.85	24.8
1996	12600	39.87	56.2	708120	50.59	21.7	13.53	9.2
1997	13200	4.76	58	765600	8.11	19.5	19.16	10.2
1998	9739	-26.21	60.35	587748	-23.23	12.85	20.61	9.3
1999	11803	21.19	69.3	817948	39.16	18	14.13	18.4
2000	20894	77.02	71	1483474	81.36	28.7	14.02	-6.4

المصدر: الخانة (1) - من سنة 90-95: سكيبة ابن حمود، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة العلوم الإنسانية جامعة قسنطينة، عدد 14، ديسمبر 2000 ص: 209-218. - من سنة 96-2000: تقارير cnes السابقة. (opcit) www.cnes.dz
الخاتين (3) و (6) - من سنة 90-96: Riad Benalek: Annexes (2) . من سنة 97-2000: تقارير cnes السابقة.

تلعب العوائد النفطية دورا هاما في حركة النشاط الاقتصادي بما تعكسه من تحسن في وضع الإيرادات الحكومية ومن تم الإنفاق الحكومي و الذي يعتبر عاملا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية في جميع القطاعات، ومن المفروض أن يصاحب الانتعاش الاقتصادي ارتفاع في حجم الائتمان والودائع، وإذا لاحظنا حركة العوائد النفطية بالدولار وهي القيمة الحقيقية و مقارنتها بالدينار نلاحظ أنها في سنوات 94، 95 تنخفض بالدولار وفي المقابل نسجل ارتفاع بالدينار وذلك ناتج عن عملية تخفيض الدينار مقابل الدولار، و بمقارنة حركة الودائع والقروض مع حركة العوائد نتبين بشكل عام أنها لم تأخذ منحى إيجابى، مما يبين أن السياسات المالية بشكل عام غير هادفة إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي بما يحافظ على دوره في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: القطاع المصرفي والظروف الاقتصادية

المطلب الأول: معدلات الفائدة وأثرها على الودائع المصرفية

¹ Riad Benalek, "la réforme du système bancaire algérien", mémoire de DESS, université de Toulouse. www.biu-toulouse.fr/uss/scd/memoir/reforme.html

أكدت العديد من الدراسات والتحليلات إلى وجود علاقة مباشرة بين معدل الفائدة ومستوى الادخار المصرفي، والشواهد المصرفية توحى بزيادة الطلب على الودائع المصرفية مع زيادة معدلات الفائدة الحقيقية خصوصا عندما تصبح معدلات الفائدة إيجابية، ويقصد بمعدلات الفائدة الحقيقية الإيجابية، هو أن يتغير معدل الفائدة وفقا للتغير في معدل التضخم السائد في الاقتصاد، وتكون معدلات الفائدة موحية إذا كانت أكبر من معدل التضخم، وحتى يكون لمعدل الفائدة دور مؤثر في تحفيز المدخرات فالأمر يتطلب تصحيح الاختلالات بين معدل الفائدة المعلن ومعدل الفائدة الحقيقي الذي يعكس الظروف النقدية والاقتصادية للبلاد(1).

أما في الجزائر فمعدل الفائدة لم يعبر عن الحقيقة الاقتصادية طوال سنين، إذ كانت وزارة المالية تقوم بتثبيتته، ولم تتحول هذه المهمة إلى مصالح البنك المركزي إلا بعد 1989، حيث بقي معدل الفائدة ثابتا في الفترة الممتدة من 72 إلى 1986 عند 2.75% ليشهد ارتفاعا مع بداية 1986 إلى 5%، لكن معدلات التضخم جعلت منه معدلا سالبا، وعليه فلا يعبر معدل الفائدة في الاقتصاد الجزائري المقابل للتخلي عن النقود في الحاضر للحصول على أكثر منها مستقبلا، ولا معدلا مغريا للمقرضين، وإنما يمثل أداة إدارية لا غير(2)، وقد أشرنا إلى معدلات الخصم سابقا، كما أنه من بين أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، فيقوم بتنظيم كمية الائتمان ونوعيته عن طريق معدلات إعادة التمويل وإعادة الخصم ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، ويراقب البنوك بما يضمن سلامة النظام البنكي، وكل هذا للتأثير على أداء البنوك.

المطلب الثاني: أثر التضخم والمديونية على حجم الودائع والائتمان

إن مما يترتب على التضخم انخفاض القوة الشرائية للعملة، ولا يعتبر ذلك مؤشرا حقيقيا على مدى كفاءة البنوك في جذب المدخرات، فالتضخم وما يسببه من تدهور في القوة الشرائية يخلق جوا نفسيا يساعد على زيادة الاستهلاك، مما يضعف رغبة الفرد في الادخار بشكل عام، ويفقد اتجاهه نحو الأوعية الادخارية كما أكدته بعض الدراسات، وعلى نقيض من ذلك يؤكد البعض على أن التضخم وتوقعات ارتفاع معدلاته إنما يؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الطلب على الأوعية الادخارية والمصرفية ويسمى بالادخار الوقائي، فعند زيادة الأسعار يتم تأجيل الشراء وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي ليزداد بالمقابل الادخار، مما يعني زيادة الطلب على الودائع المصرفية.. وعموما فإن للتضخم أثرا في زيادة الطلب على الودائع المصرفية، حيث ثبت من دراسة تحليلية أن زيادة معدلات التضخم في أوروبا بنسبة 10% أدى إلى زيادة معدلات الادخار من قبل الأفراد بنسبة 5% (3)، وقد أشرنا سابقا إلى معدلات التضخم في الجزائر ويظهر أن لها أثرا سلبيا على حركة الإيداع، حيث الارتفاع فيها حتى سنة 1994 أدى إلى تراجع الودائع، ثم لما انخفض التضخم سجلنا زيادة في حركة الودائع. أما بالنسبة للمديونية،

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 161-164.

(2) دحمان بن عبد الفتاح، مرجع سابق، ص: 201.

(3) د. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 159-160.

فإنه كلما زادت إنتاجية وإنتاج الاقتصاد الوطني ينعكس ذلك على درجة سيولته و العكس، فالاعتماد على العالم الخارجي يَخْفُض من درجة سيولة الاقتصاد ويؤدي إلى تسرب جزء كبير من فائضه إلى خارج الجهاز المصرفي وخارج الاقتصاد في صورة سداد للأقساط والوفاء بالواردات، مما أثر سلبا على الإيداع والائتمان.

المطلب الثالث: مشكلة وتكاليف فاعلية النظام البنكي

لاحظنا أن هناك العديد من العوامل أثرت سلبا على فاعلية النظام البنكي، ويمكن أن تحلّ عدم فاعلية النظام البنكي بالنظر إلى الوساطة المالية علة مستويين(1): على مستوى المخطط المالي وعلى مستوى المخطط الاقتصادي.

عدم الفعالية المالية: فاعلية نظام الوساطة المالي تقاس بتكاليف إنتاج الخدمات، والنظام الأكثر فعالية هو الذي يعرض خدمات تستجيب أكثر للطلب وحاجات الأعوان الاقتصادية، و في الجزائر هذه التكاليف مرتفعة، وضعف تنوع الخدمات المقدمة ويعتبر الإعلام جرح النظام الجزائري.

عدم الفعالية الاقتصادية: النظام البنكي ليس فعّالا في تخصيص الموارد بسبب ضعفه وغياب محيط تنافسي إستراتيجي للانفتاح نحو اقتصاد السوق، فهناك فجوات تتعلق ب: 5 وظائف أساسية في البنوك: تجارية، تسيير وسائل الدفع، تسيير القروض، مراقبة التسيير، تسيير الموارد البشرية و تسيير الخزينة.

وحسب عبد اللطيف بن اشنهو وزير المالية السابق إن تطهير البنوك يتطلب 1274 مليار د.ج وهو ما يقارب 15.5 مليار دولار(2)، وحسب عبد الوهاب كيرمان حاكم البنك الجزائري السابق فقد تم صرف 980 مليار د.ج لتطهير المؤسسات العمومية، 367 مليار د.ج وُجّهت لمعالجة مشاكل المؤسسات البنكية، 111 مليار د.ج فوائد غير مسدّدة للبنوك في إطار التطهير السابق، 88 مليار د.ج لإعادة رسملة البنوك(3).
وتطهير القطاع المصرفي كلف الخزينة 518 مليار د.ج (إعادة رسملة 340 مليار د.ج، وعملية تطهير البنوك تمثل 60% من الدين الداخلي للجزائر)(4).

إذاً فالنظام المصرفي في الجزائر لا يتجاوب مع التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والانتقال نحو اقتصاد السوق يقتضي وجود جهاز مصرفي فعّال وتنافسي تخضع من خلاله البنوك والمؤسسات المالية إلى برنامج إصلاحية شامل محوره الأساسي تطهير هذه البنوك والمؤسسات المالية، من خلال منحها الشروط التي تسمح لها بالتطور، تحقيق النجاح في الأداء، تحديث طرق تسييرها ونمط عملها، الشراكة لاكتساب الخبرة، تحديث طرق

(1) C.N.E.S, (Page Consultée le 15/05/2002), Problématique de la réforme du système bancaire, op.cit.

(2) جريدة الخبر، الأحد 2000/10/29، عدد: 3004، ص: 2.

(3) جريدة الخبر، الأربعاء 2000/11/8، عدد: 3013، ص: 2.

(4) جريدة الخبر، الخميس 2002/02/14، عدد: 3397، ص: 3.

التسيير، تنويع الخدمات، الاستفادة من الشبكة المعلوماتية، التكيف مع التقنيات المصرفية الحديثة وتطوير المنتجات المصرفية.

خلاصة

بعد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية، و علاقة الودائع مع الناتج المحلي الإجمالي بدراسة الميل المتوسط والحددي للإيداع المصرفي، ودراسة المرونة الدخلية للودائع المصرفية، ومدى تغطية الودائع للنشاط الائتماني.

نسجل ضعف فاعلية البنوك في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وضعفها في تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي، مما أثر سلبا على الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، وبالتالي ضعفها في تعبئة المدخرات وجذب المزيد من الودائع، وقد سجلنا تدهور القدرة الإيداعية للبنوك خاصة في الفترة 90-1995، وابتداء من سنة 1996 ازدادت أهمية الودائع، خاصة الودائع لأجل في تغطية النشاط الائتماني، وهناك العديد من الأسباب التي أثرت سلبا على هذا النشاط، ومن بينها:

قلة الوعي المصرفي.

ضعف انتشار البنوك.

المنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي بسبب استحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي. والنشاط الاقتصادي في الجزائر يتأثر بالعوائد النفطية (إيجابا وسلبا) ونتيجة ذلك لعدم مرافقة سياسات مالية هادفة لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي حتى يحافظ على دوره في النشاط الاقتصادي، وبسبب آثار التضخم والمديونية ولم يشكل النظام البنكي أداة دعم حقيقية للجهاز الإنتاج.

إذاً فلا بد من مواصلة الإصلاحات في النظام البنكي، وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية.

المراجع:

- 1- د.جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، ط1، 1999.
- 2- د. محمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف - استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان - مؤسسة الوراق، ط1، 2000
- 3- دحمان بن عبد الفتاح، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (غ.م)، 1997.

4- C.N.E.S, (Page Consultée le 15/05/2002), Rapport Conjoncture de 2^{ème} semestre 2000,[En Ligne], www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire

- 5- www.business-dz.com
- 6- www.finance.algeria.org
- 7- C.N.E.S (Page Consultée le 15/05/2002), Rapport de Conjoncture de 2^{ème} semestre 1995, [En ligne], www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire
- 8- F.M.I, (Page Consultée Le 15/01/2002), Alger et FMI, [En Ligne], www.imf.org/external/index.htm
- 9- Riad Benalek, "la réforme du système bancaire algérien", mémoire de DESS, université de Toulouse. www.biu-toulouse.fr/uss/scd/memoir/reforme.html
- 10- C.N.E.S, (Page Consultée le 15/05/2002), Problématique de la réforme du système bancaire,

11 - جريدة الخبر، الأحد 2000/10/29، عدد: 3004، ص: 2.

12 - جريدة الخبر، الأربعاء 2000/11/8، عدد: 3013، ص: 2.

13 - جريدة الخبر، الخميس 2002/02/14، عدد: 3397، ص: 3.